

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٨٨

الثلاثاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	إيطاليا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايوف
	إثيوبيا	السيد ولدريس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد إنشاوستي خوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2017/859)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1736799 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2017/859)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/927، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/859، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن. أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، ومصر، والمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٨٣ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد زاغايوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن وفد بلدي يؤيد قرار اليوم ٢٣٨٣ (٢٠١٧). ونلاحظ أن هناك صلة إقليمية مع الولاية التي تم تمديدتها بموجب القرار. وينطوي هذا النهج على بعض الجوانب الإيجابية. وفي الوقت نفسه، نرى أن مكافحة القرصنة تتطلب قدرا كبيرا من التدابير الشاملة وشكلا أكثر علمية. ومن الواضح أن ذلك سيتيح المزيد من الفعالية في صياغة نهج مشتركة لمكافحة القرصنة وغيرها من أنواع الجرائم المرتكبة في البحر، فضلا عن التمكين من تبادل الخبرات، بما في ذلك فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للقراصنة. نحن نعتقد أن فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال قد يكون أنجح منبرا لهذه الجهود.

يؤكد القرار ٢٣٨٣ (٢٠١٧) حقيقة أن القرصنة تشكل محرك الفساد والإرهاب والجرائم الإضافية الأخرى. كما تشمل الجريمة البحرية الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، فضلا عن الأنواع الأخرى من الجرائم. وفي الممارسة العملية، كثيرا ما يتورط القراصنة في الأنشطة غير المشروعة التي لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالاستيلاء على السفن. في هذا الصدد، سيكون من الحكمة أن ننظر في الوسائل المثلى لمكافحة هذه التهديدات في المستقبل المنظور.

وفي الختام، نود أن نشدد على أنه، عموما، يجب على مجلس الأمن أن يواصل تأدية دور سياسي رائد في مكافحة القرصنة. العمل على هذا المنوال هو مثال على فعالية المجلس.

حكومة الصومال الاتحادية لجنة تنسيق الأمن البحري، بوصفها آلية لعرض مبادرات الحكومة للتصدي للصيد غير القانوني من خلال ستة مجالات ذات أهمية بالنسبة للصومال: الإدارة البحرية والسلامة البحرية في البحر، والاستجابة والإنقاذ في المجال البحري، إنفاذ القانون البحري والأمن البحري والاقتصاد البحري.

إن مشكلة الصيد غير القانوني تؤثر على الصومال بصورة أكثر حدة وسلبية حيث أنه يملك أطول شريط ساحلي - ٣٢٣٠ كيلومترا - داخل الكتلة القارية لأفريقيا. ومن بين الأسباب الاقتصادية الرئيسية الكامنة وراء القرصنة في الصومال استنزاف الموارد البحرية جراء أنشطة الصيد غير القانوني التي تقوم بها الشركات الأجنبية. ووفقا لما ذكره السيد كوفي عنان، الأمين العام الأسبق والرئيس الحالي للفريق المعني بتقديم أفريقيا، فإن "نهب الموارد الطبيعية هو سرقة منظمة تحت ستار التجارة". وقال السيد عنان كذلك إن

"استخدام سفن الصيد التجارية بشباك الجر التي تعمل تحت أعلام الملاءمة وتُفَرِّغ حمولتها في موانئ لا تسجل صيدها من الأسماك عمل لا أخلاقي وغير قانوني".

وتتمثل الأسباب الجذرية للقرصنة، إضافة إلى الصيد غير القانوني، في ضعف سيطرة الدولة على الأراضي وانعدام الفرص الاقتصادية القانونية وغياب سيادة القانون. وقد تراجعت حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال بصورة متزايدة، ولكن القرصنة يمكن بسهولة أن تتصاعد مرة أخرى في حالة تقليص الدوريات البحرية قبل بناء القوات البحرية الصومالية واكتمال استعدادها للسيطرة على المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال.

وإذا كنا نريد أن يكون القرار الجديدة لمجلس الأمن بشأن القرصنة فعالا وعادلا، فإنه يجب أن يتطرق إلى الخراب الذي لحق بمصائد الأسماك والمجتمعات المحلية الساحلية في الصومال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن على ثقة بأن قيادتكم القديرة سوف يسترشد بها المجلس في الاتجاه الصحيح.

تود حكومة جمهورية الصومال الاتحادية أن تعرب عن خالص امتنانها للدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية والدولية التي تساعد الصومال في مواجهة التحدي المتمثل في مكافحة آفة القرصنة قبالة سواحل الصومال. كما أود أن أغتنم الفرصة لكي أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/859) المعروض علينا اليوم.

وترحب حكومة جمهورية الصومال الاتحادية بتجديد الولاية المتعلقة بتأمين المياه الدولية والإقليمية قبالة سواحل الصومال لضمان سلامة أنشطة الشحن والملاحة، وفقا للقرار ٢٣١٦ (٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالاعتراف في نص القرار ٢٣٨٣ (٢٠١٧) بأن ظاهرة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال يؤدي إلى خسارة مئات الملايين من الدولارات في صورة إيرادات ضائعة وأنه يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات المحلية الساحلية في الصومال.

وبالإشارة إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشأن القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال والروابط المعقدة بين القرصنة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، نطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية دعم الحكومة الاتحادية الصومالية في جهودها الرامية إلى التصدي للصيد غير القانوني في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال.

وتعمل حكومة جمهورية الصومال جاهدة من أجل التصدي لمشاكل القرصنة والصيد غير القانوني. وقد أنشأت

الصيد التي تصدرها السلطات الصومالية جذابة لشركات صيد السمك، لأنها لا تستطيع التنافس في السوق مع الشركات التي تحصل عليها مجاناً - أي بصورة غير قانونية. ومن شأن ذلك أن يؤثر سلباً على الإيرادات المحتملة للحكومة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقويض قدرة الاقتصاد المحلي على إيجاد فرص عمل وتوليد الدخل للشباب. ومن ثم، فإن صيد الأسماك غير القانوني يزيد من المخاطر الأمنية. وإذا لم يعالج مجلس الأمن العواقب المدمرة الناجمة عن الصيد غير القانوني، فإنه سيؤدي إلى تأجيج المشاعر والعواطف القوية السائدة في أوساط المجتمعات المحلية الساحلية، فضلاً عن السكان ككل.

ويشكر الصومال مرة أخرى مجلس الأمن بأسره على ما يبذله من جهود في الصومال في جميع المجالات، بما في ذلك مكافحة القرصنة. ونرحب بالتوصيات والاقتراحات والحلول الطويلة والقصيرة الأجل الواردة في قرار اليوم وفي تقرير الأمين العام، ونشجع على إجراء مزيد من الأبحاث بشأن الصلة المعقدة بين القرصنة والصيد غير القانوني. ويؤكد وفد بلدي للمجلس تعاونه الكامل بشأن هذه المسألة، ويظل منخرطاً تماماً في التنفيذ.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

نتيجة الانتشار الواسع للصيد غير القانوني في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال. فقد تغيرت الحقائق على أرض الواقع بصورة جوهرية منذ اتخاذ القرار ٢٣١٦ (٢٠١٦).

فأولاً، تلتزم حكومة الرئيس فرماجو في الصومال التزاماً جاداً بإعادة بناء الأمن البحري للبلد، وذلك بمساعدة الاتحاد الأوروبي بموجب برنامج يجري تنفيذه في إطار فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

ثانياً، لقد اتخذنا تدابير عديدة لإثبات عزمنا، مثل اقتراح سن تشريع جديد سينص على اعتبار جرائم القرصنة نشاطاً إجرامياً، يُعاقب مرتكبه بالسجن لمدة طويلة، فضلاً عن بناء مرفق إصلاحي جديد يمكن احتجاز الأشخاص الذين يُحتمل ارتكابهم لجرائم قرصنة فيه.

ثالثاً، إننا نعكف على بناء قدرات سلطات المناطق الساحلية في الصومال على إدارة الأمن البحري، وذلك في مجالات بالغة الأهمية مثل تكليف قوات خفر السواحل والقدرات القانونية والقضائية وإعادة بناء وإنعاش الاقتصاد البحري بغية إيجاد فرص عمل وتوليد الدخل، لا سيما للشباب.

ويؤثر الانتشار الواسع للصيد غير القانوني بشدة وبصورة سلبية على قيمة تراخيص الصيد الصومالية. ولن تكون تراخيص